مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد5،العدد2 – ديسمبر 2018

OEB Univ. Publish. Co.

مؤشرات الدولة الهشة ومستقبل الاستقرار في الجزائر

Fragile state Indicators and the future of stability in Algeria

د. مبروك ساحلي*، جامعة أم البواقي،الجزائر.
sahlimabrouk.aa@hotmail.fr

تاريخ التسليم:(2018/05/12)، تاريخ التقييم:(2018/07/07)،تاريخ القبول:(2018/08/24)

ملخص :

الهدف من هذه الورقة هو المساعدة على إيجاد إطار نظري للدراسة من خلال التطرق إلى مفهوم الدراسات المستقبلية وكذلك مفهوم الدول الهشة من خلال تحديد معاييرها، وقراءة تحليلية في تقرير صندوق السلام العالمي لسنة 2018 الذي يحدد معايير الدولة الهشة.

كما حاولت الدراسة أيضا تسليط الضوء على مستقبل الاستقرار في الجزائر،اعتمادا على مؤشرات صندوق السلام العالمي

وباستخدام طريقة التنبؤ.

الكلمات المفتاحية: الدولة الهشة، المستقبل، الاستقرار في الجزائر

Abstract :

The aim of this paper is to help make the concept of 'fragile states' operational for development policy. Consequently, it proposes a working definition of 'fragile' states in the light of existing definitions, suggesting a way of operationalising the definition empirically. It considers how fragility, as defined, relates to other major development approaches to vulnerable societies.

The study also tried to shed light on the future of stability in Algeria, depending on the Fragile States Index.

Keywords: fragile states, Future, stability in Algeria
ways to confront

* المؤلف المراسل: د. مبروك ساحلي، الإيميل: **sahlimabrouk.aa@hotmail.fr**

مقدمة:

ظهرت على مدى العقود القليلة الماضية مجموعة متزايدة من أدبيات العلوم الاجتماعية دأبت على الاستناد إلى مفهوم الدولة الهشة، وركزت الدراسات الأكاديمية في البداية على الأداء الاقتصادي الضعيف لبعض الدول، وسلطت الضوء على نقاط ضعفها من حيث كفاءة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية. وانبثق خطاب تنموي تغذيه حماسة منظمات دولية تبنت مفهوم نقاط الضعف الكامنة التي يحتمل أن تكون قابلة للحل، الأمر الذي أضاف قيمة إلى هذه الكتلة من الدراسات الأكاديمية.

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، ظهرت تفنيدات وتحديات جمة واجهت تعريفات هشاشة الدولة المستندة على الإقتصاد حيث اعتبرت جهود أكاديمية أخرى أن التعريفات قاصرة على تلبية أغراض تحليلية. وقد أكد تزايد الاهتمام مؤخرا بمفهوم الدولة الهشة بالتركيز على جملة من القضايا الفرعية الإضافية المتعلقة بقدرات الدولة وضعفها، وكذلك وسع نطاق المناقشة في اتجاهات مختلفة. وقد انصب اهتماما أكبر بظروف سياسية أكثر عمقا، مثل شرعية الدولة، وقدرتها على اختراق المجتمع على نحو فعال، وقدرتها على الحفاظ على كل من الأمن الخارجي والداخلي. فلم تعد الدول الضعيفة هي فقط تلك التي تواجه قيودا من حيث الموارد والجدوى الاقتصادية، بل إنها أيضا الدول التي تتميز بأنظمة سياسية مهلهلة، أو هشة، أو مختلة وظيفيا.

كما وضعت مؤسسة صندوق دعم السلام The Fund for Peace، ومجلة السياسة الخارجية الأمريكية Foreing Policy معايير ومؤشرات للدولة الهشة تقوم على أساس معايير إجتماعية، واقتصادية و سياسية عسكرية على إثرها يتم تحديد قائمة تنازلية للدول التي تشهد انعدام الاستقرار، وتأتي في القمة الدول التي تشهد أكبر قدر من انعدام الاستقرار، وكلما ابتعدت الدولة من الرقم (1) قل نصيبها من عدم الاستقرار.

إشكالية الدراسة: وفي ضوء الدراسة التي تبحث في معايير الدولة الهشة ومستقبل الاستقرار في الجزائر، يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما هي المعايير والمؤشرات التي من خلالها يتم تحديد مفهوم الدولة الهشة؟ وما هو مستقبل الاستقرار في الجزائر على ضوء هذه المعايير؟

فرضية الدراسة: بناء على مشكلة الدراسة، تقوم الفرضية الرئيسية للدراسة: على أن استمرار هشاشة الدولة يمكن أن يؤدي إلى انهيارها في حال التفاعل بين متغيرات خارجية (تتمثل في البيئة الدولية والإقليمية) ومتغيرات داخلية (مثل فشل النظام السياسي في احتواء العنف، وضعف قدرته على التوفيق بين مطالب الجماعات الداخلية المتعارضة وتحقيق الاستقرار السياسي، وتنامي الثروة الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة من الدولة).

تقسيم الدراسة: للإجابة على الإشكالية، ارتأينا الخطة التالية:

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة.

ثانيا: قراءة في تقرير مؤشرات الدولة الهشة 2018.

ثالثا: مستقبل الاستقرار في الجزائر على ضوء معايير الدولة الهشة.

خاتمة.

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة (المستقبل، الدولة الهشة): تركز أدبيات الدولة الآيلة إلى الهشاشة على مسألة عجز البلدان عن تلبية احتياجاتها الآنية والمستقبلية، وبالتالي سنحاول في هذا المحور التطرق إلى مفهوم الدراسات المستقبلية، ومفهوم الدولة الهشة.

1- **مفهوم الدراسات المستقبلية:** المستقبلية Futurology هو الاسم الشائع للدراسات المستقبلية، ويقابله المصطلح الفرنسي Prospective. ويمكن تعريف الدراسات المستقبلية على أنها:

- الدراسات التي تستهدف تحديد وتحليل وتقويم كل التطورات المستقبلية في حياة البشر في العالم أجمع بطريقة عقلانية موضوعية، وإن كانت تفسح مجالا للخلق والإبداع الإنساني وللتجارب العلمية ما دامت هذه الأنشطة تساهم في تحقيق هذه الأهداف." (الفيشاوي،1996، ص17).

- وعرفها وليد عبد الحي الدراسات المستقبلية بأنها: " العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال غيره." (عبد الحي، 2002، ص13).

ومن ثم فإن الباحثين والمتخصصين في هذا الحقل المعرفي يسعون إلى معرفة: (العيسوي، 2002، ص10)

- ما الذي يمكن أن يكون(الممكن The Possible).
- ما المرجح أن يكون (المحتمل The Probable).
- ما الذي ينبغي أن يكون (المفضل The Prefeaable).

تبرز أهمية الدراسات المستقبلية من خلال: (الدملوجي، 2005، ص283).

1- ما يوفره المستقبليون من المعطيات والمعلومات حول المستقبليات الممكنة والمتوقعة، ضمن منطقة أو قطاع معين. وبهذا يوفر المستقبليون المعرفة لصناع السياسة، فهم ينتجون حقائق وأرقاما حول المستقبليات الممكنة التي لا يمكن توفيرها من دونهم. ويدعوا المستقبليون هذا بالتنبؤ، مثل الاستخدامات المستقبلية الممكنة للطاقة في أوروبا، أو حجم التعبئة في هولندا.

2- استطاعة المستقبليين إضافة قيمة إلى عملية صنع القرار السياسي، من خلال تنظيم تفكير تخيلي في تدخلات المجموعات الكبيرة مثلا، والمساعدة في خلق الطاقة للتغيير والإحساس بأن هناك حاجة ملحة. ويستطيع المستقبليون مساعدة صانعي السياسة في خلق سيناريوهات أو تخيلات لمستقبل أفضل أو ممكن مع أصحاب المصالح والمواطنين، وسيخلقون من خلال هذه العملية طموحات تشجع الناس على التحرك.

3- يستطيع المستقبليون مساعدة صناع السياسة في عملية إدارة أجندة السياسة. فالأجندة السياسية من خلال تعريفها مزدحمة، وهكذا نجد تيارات لا تنتهي من القضايا تتنافس لكي تنال انتباه السياسيين وصناع السياسة. ويحاول السياسيون من خلال إدارة الأجندة الانتباه نحو قضايا معينة، ويمكن للدراسات المستقبلية المساهمة في ذلك.

2- مفهوم الدولة الهشة: لا يوجد اتفاق دولي فيما يخص مفهوم الدولة الهشة أو الهشاشة وتختلف المؤسسات المالية الدولية فيما بينها من حيث طرق إدراج البلدان في هذه الفئة. (Mcloughlin،2009،p8)

الدول الهشة" هو الاصطلاح المستخدم للبلدان التي تواجه تحديات إنمائية حادة بشكل خاص، مثل ضعف القدرات المؤسسية، وسوء نظام إدارة الحكم، وعدم استقرار الأوضاع السياسية، وفي أغلب الأحيان تعاني من عنف مستمر أو من آثار التركة التي خلفتها صراعات حادة في الماضي. وتضم الدول الهشة سدس سكان العالم البالغ عددهم 6.5 مليار نسمة، لكن يأتي منها نصف وفيات الرضع في العالم، ويقطن فيها ثلث البشر الذين يعيشون على أقل من دولار للفرد في اليوم. (المؤسسات الدولية للتنمية.(2013). الدول الهشة المتأثرة بالصراعات. تم استرجاعها في: 2016/06/21)
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTA - BOUTUSARABIC/EXTIDAARABIC/0,,contentMDK:22746604~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1774633,00.html

وعلى الرغم مما تحقق من إنجازات كبيرة في تخفيض أعداد الفقراء خلال العقد الماضي، فإن تحقيق تقدم في كثير من البلدان الهشة ما زال هدفا يصعب بلوغه، ويبلغ متوسط معدلات الفقر في الدول الهشة نحو 54 في المائة، مقارنة مع 22 في المائة في غيرها من البلدان منخفضة الدخل. وهي تضم ثلث وفيات البلدان الفقيرة الناجمة عن مرض الإيدز، وثلث من يفتقرون إلى مياه الشرب النظيفة، وكذلك ثلث الأطفال الذين لا يتمون تعليمهم الابتدائي، ونصف وفيات الأطفال. وقد أدت أزمتا أسعار الغذاء والوقود عام 2008 والأزمة المالية العالمية إلى مزيد من الضغوط على اقتصاد هذه البلدان وإستراتيجياتها الرامية إلى تقليص الفقر.

فهناك اتفاق على بعض النقاط الأساسية في معظم الكتابات الأكاديمية والسياسية. فقد وجد الباحثين "ستيوارت" و"بروان" أن جميع التعاريف الحالية تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية للهشاشة وهي: الفشل في بسط السلطة وفي توفير الخدمات وفي الحفاظ على الشرعية. وهو أمر يحدث على التوالي عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها من العنف، وعن توفير الخدمات الأساسية لكل

المواطنين، وعن الحصول على اعتراف بشرعيتها من مواطنيها. (مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، والمعهد الجامعي الأوروبي. (2009). التغلب على الهشاشة في إفريقيا صياغة نهج أوروبي جديد. تم استرجاعها في: 2016/06/21. ص16)

<http://ec.europa.eu/europeaid/what/development-policies/research-development/documents /erd_report_2009_ar.pdf>.

وأحد التغييرات ذات الصلة في تعريف الهشاشة هو التحول من تعريف يركز على العلاقة بين البلد ومجتمع المانحين إلى تعاريف تحاول تحديد السمات الجوهرية للدولة الهشة، فقد أقر مجلس الاتحاد الأوروبي بأن: " الهشاشة تشير إلى الهياكل الضعيفة أو الفاشلة وإلى الحالات التي يكون قد انهار فيها العقد الاجتماعي، بسبب عدم قدرة أو رغبة الدولة في التعامل مع وظائفها الأساسية والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتوفير الأمن والآمان لسكانها، والحد من الفقر، وتقديم الخدمات والإدارة الشفافة والعادلة للموارد، وإتاحة فرصة الوصول إلى السلطة".

وتماشيا مع هذا الطرح، يربط "إكبي" بين الهشاشة وبين قدرة الدولة على التكيف مع الظروف المتغيرة وحماية المواطنين وامتصاص الصدمات ومواجهة الصراعات دون اللجوء إلى العنف، لذلك فإن التعطيل المفاجئ أو التآكل التدريجي لقدرة الدولة على تلبية تطلعات مواطنيها أو على تبني عملية سياسية سريعة الاستجابة لمواجهة التغيرات التي تطرأ على العلاقات بين الدولة والمجتمع، أو الاحتفاظ بالسيطرة على أراضيها كلها من العوامل الرئيسية لهشاشة الدولة. ويجدر التنويه بأن حالات الفشل في بسط السلطة وتوفير الخدمات والحفاظ على الشرعية على الرغم من انفصالها من الناحية المفاهيمية، إلا أنها مترابطة وتعزز بعضها بعضا.

ثانيا: قراءة في تقرير مؤشرات الدولة الهشة 2018: تختلف الوكالات الإنمائية في استخدامها لمعايير تحديد الدول الهشة، ويمكن أن تشمل هذه المعايير ضعف الأداء المؤسسي ووجود حالات نزاع أو ما بعد نزاع والإخفاق على نطاق واسع في توفير الخدمات. ويدرج البنك الدولي في فئة الدول الهشة البلدان المنخفضة الدخل الواقعة ضمن عتبة التأهيل لدى المؤسسة الدولية للتنمية والتي تقدر درجتها بـ3.2 أو أقل في مؤشر تقديرات السياسات والمؤسسات القطرية. ويصنف مصرف التنمية الأسيوي الدول الهشة (التي يطلق عليها اسم البلدان الضعيفة الأداء) باعتبارها تلك التي تندرج في شريحة الخمس الرابع

أو الخامس في مؤشر المصرف لتقييم الأداء القطري خلال سنتين من آخر ثلاث سنوات، والتي تعتبر في حالة نزاع أو حالة ما بعد النزاع. وفي مصرف التنمية الإفريقي، تعتبر البلدان هشة إذا قدرت درجتها بأقل من 3.0 في مؤشر تقديرات السياسات والمؤسسات القطرية وكان مؤشر الضعف القطري لديها دون 0.351، وتشمل فئة الدول

الهشة بموجب هذا المعيار 25 دولة في إفريقيا.(الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. (21-22 أكتوبر 2008). دور الصندوق في الدول الهشة، هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق- الدورة الرابعة روما، 21-22 أكتوبر 2008.تم استرجاعها في يوم:2016/06/21. ص.2)

https://www.ifad.org/documents/10180/f710f60a-922c-446d-8f30-09b28676a1d7

إلا أن هذه المؤسسات اعتمدت على المعيار الاقتصادي وأغفلت باقي المعايير، ولهذا سنعتمد المعايير التي وضعها صندوق دعم السلام The Fund for Peace، ومجلة السياسة الخارجية الأمركية Foreig Policy لدراسة 178 دولة، ويتضمن ثلاث مؤشرات رئيسية: المؤشر الاجتماعي، المؤشر الاقتصادي، المؤشر السياسي والعسكري، وفي داخل كل منها عدد من الإجراءات أو المقاييس الفرعية: (كما هو موضح في الجدول رقم1).

الجدول رقم (1): يوضح مؤشرات الدولة الهشة

أولا: المؤشرات الاجتماعية Social Indicators	
1- **الضغوط الديمغرافيةDemographic Pressures** : تمثل مختلف الضغوط على السكان مثل: المرض و الكوارث الطبيعية، التي تجعل من الصعب على الحكومة حماية مواطنيها نتيجة وجود نقص في القدرة أو الارادة في حمايتهم. وتتضمن الضغوط التالية: - الكوارث الطبيعية. - المرض - بيئة - التلوث - الأمن الغذائي - سوء التغذية - ندرة المياه - النمو السكاني - وجود فئة عريضة من الشباب - معدل الوفيات	2- **المظالم المجموعةGroupGrievance**: يقصد به وجود التوتر والعنف بين الجماعات، نتيجة عن ضعف قدرة الدولة على توفير الأمن والحماية وتطبيق القانون، مما يترتب عنه مزيد من العنف. وتتضمن الضغوط التالية: - التمييز - الضعف/ العجز - العنف الجماعي - العنف العرقي - العنف الطائفي - العنف الديني
3- **اللاجئين والنازحينRefugees and IDPs** :الضغوط التي تؤدي إلى نزوح السكان هذا التوتر قد يشكل تهديدا أمنيا. وتتضمن الضغوط التالية:	4- **هجرة الأدمغةHuman Flight & Brain Drain** : عندما تكون هناك فرصة ضئيلة في البلاد أو اندلاع صراع، مما يؤدي بالناس إلى الهجرة وترك فراغ في رأس المال البشري. وتتضمن

– الإزاحة أو العزل – مخيمات اللاجئين – مخيمات المشردين داخليا – الأمراض الناجمة عن المهجرين – اللاجئين للفرد الواحد – النازحون داخليا للفرد الواحد – القدرة على استيعاب	الضغوط التالية: – الهجرة للفرد الواحد – رأسمال البشري – هجرة المواطنين المتعلمين.
ثانيا: المؤشرات الاقتصادية Economic Indicators	
1– **التنمية الاقتصادية غير المتوازنة Uneven Economic Development** : تكون عندما يكون توزيع غير عادل للحكومة يقوم على أساس اثني، ديني،او جهوي. وتتضمن الضغوط التالية: – معامل جيني – حصة الدخل لأعلى 10٪ – حصة الدخل لأدنى 10٪ – نصيب الريف من الخدمات+ التوزيع العمراني في الخدمات – تحسين وصول الخدمة – الأحياء الفقيرة للسكان	2– **الفقر والتدهور الاقتصادي Economic Poverty Decline:** يجهد الفقر والتدهور الاقتصادي قدرة الدولة على توفير المتطلبات الأساسية لمواطنيها إذا لم يتمكنوا من إعالة أنفسهم ويمكن أن تخلق الاحتكاك بين "من يملكون "و" من لا يملكون." وتتضمن الضغوط التالية: – العجز الإقتصادي – الدين الحكومي – البطالة – تشغيل الشباب – القوة الشرائية – الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد – نمو الناتج المحلي الإجمالي – التضخم المالي
ثالثا: المؤشرات السياسية والعسكرية Political and Military Indicators	

1- شرعية الدولةState Legitimacy: يقوض الفساد وانعدام التمثيل في الحكومة مباشرة العقد الاجتماعي. وتتضمن الضغوط التالية: - الفساد - فاعلية الحكومة - المشاركة السياسية - العملية الانتخابية - مستوى الديمقراطية - الاقتصاد غير المشروع - تجارة المخذرات - الاحتجاجات والمظاهرات - الصراع على السلطة.	2- الخدمات العامةPublicServices: تعتبر توفير الخدمات الصحية والتعليمية، والصرف الصحي، من صميم الأدوار الرئيسية للدولة. وتتضمن الضغوط التالية: - الشرطة - الجريمة - توفير التعليم - معرفة القراءة والكتابة - المياه والصرف الصحي - البنية التحتية - جودة الرعاية الصحية - الهاتف - تدفق الانترانت - توفير الطاقة - الطرق	3- حقوق الإنسان وسيادة القانون Human Rights &Rule of Law: عندما تمتنع أو تعجز الدولة في تحمل مسؤوليتها في منع انتهاك حقوق الانسان. وتتضمن الضغوط التالية: - حرية الصحافة - الحريات المدنية - الحريات السياسية - الاتجار بالبشر - السجناء السياسيين - السجن - الاضطهاد الديني - التعذيب - الإعدام
4- جهاز الأمن Security Apparatus:استخدام القوة المشروعة من صلاحيات جهاز الأمن، إلا أن الفساد في هذا الجهاز يضعف العقد الاجتماعي، ويؤثر على الجماعات المتنافسة. وتتضمن الضغوط التالية: - الصراعات الداخلية - انتشار الأسلحة الصغيرة - أعمال الشغب والاحتجاجات - الوفيات من الصراعات - الانقلابات العسكرية - نشاط المتمردين - التشدد - التفجيرات - السجناء السياسيين	5- إعاقة النخب Factionalized Elites : عندما تجد القيادات المحلية والوطنية في طريق مسدود وعلى حافة الهاوية ، هذا ما يقوض العقد الاجتماعي. وتتضمن الضغوط التالية: - الصراع على السلطة - الانشقاقات - الانتخابات المزورة - المنافسة السياسية	6- التدخل الخارجي External Intervention : عندما تقاعست الدولة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية أو المحلية، ترخص بذلك للجهات الخارجية بالتدخل لتوفير الخدمات أو التلاعب بالشؤون الداخلية. وتتضمن الضغوط التالية: - المساعدات الخارجية - وجود قوات حفظ السلام - وجود بعثات الأمم المتحدة - التدخل العسكري الأجنبي - العقوبات - التصنيف الإئتماني

المصدر: (The Fund for Peace , 2018, P.30-37)

وتقوم منهجية التقرير بتقسيم الألوان المستخدمة إلى أربعة ألوان، هي: (The Fund for Peace، 2018، p 06-07)

1-اللون الأزرق: ويشير إلى الدول القوية أو ذات الاستقرار المستدام ويشمل الدول التي تصل معدلاتها ما بين (17.9- 29.7 نقطة) ويضم الدول ما بين (178- 163)، أي 16 دولة. والتي بدورها تنقسم إلى فئتين:

- **الفئة الأولى: وهي الدول ذات الاستقرار جد مستدام (فلندا):** وتضم أربعة دول في مقدمتهم فنلدا والتي تحتل المرتبة 178 بمعدل 117.9نقطة.

- **الفئة الثانية: وهي الدول ذات الاستقرار المستدام:** وتضم اثني عشرة دولة ابتداءا من اسلندا التي تحتل المرتبة 174 بـ 20.3 نقطة إلى غاية بلجيكا تحتل المرتبة 163 بـ 29.7 نقطة.

2- اللون الأخضر: ويشير إلى الدول في حالة استقرار والتي تصل معدلاتها مابين (30.3- 59.9 نقطة)، ويضم الدول مابين (162- 123)، أي 40 دولة. والتي بدورها تنقسم إلى ثلاثة فئات:

- **الفئة الأولى: وهي الدول مستقرة جدا:** والتي تكون معدلاتها ما بين (30.3- 39.4 نقطة)، ويضم الدول مابين (162-152).

- **الفئة الثانية: وهي الدول الأكثر استقرارا:** والتي تكون معدلاتها ما بين (40.5- 50)، ويضم الدول مابين (151- 135).

- **الفئة الثالثة: دول في حالة الاستقرار:** والتي تكون معدلاتها ما بين (50.2- 59.9)، ويضم الدول ما بين (134- 123) حوالي 12 دولة.

3- **اللون الأصفر: دول في حالة إنذار:** و التي حصلت على معدلاتها ما بين (60.1- 89.4) ويضم الدول ما بين(122-33) والتي بدورها تنقسم إلى ثلاث فئات:

- الفئة الأولى: دول أقل خطر: والتي تكون معدلاتها ما بين (60.1- 69.8)، ويضم الدول ما بين (122- 101).

- الفئة الثانية: دول في حالة خطر: والتي تكون معدلاتها ما بين (70.1- 79.6) ويضم الدول ما بين (100- 62).

- الفئة الثالثة: دول في حالة خطر مرتفع: والتي تكون معدلاتها ما بين (80.1- 89.4)، ويضم الدول ما بين (61- 33).

4- **اللون الأحمر:** يشير إلى الدولة التي تكون في حالة إنذار: التي حصلت على معدلاتها ما بين (90.3- 113.4)، ويضم الدول ما بين(32-01). والتي بدورها تنقسم إلى ثلاث فئات:

- الفئة الأولى: دول في حالة إنذار: والتي تكون معدلاتها ما بين (90.3- 99.9)، ويضم الدول ما بين (32- 14).

– الفئة الثانية: دول في حالة إنذار مرتفع: والتي تكون معدلاتها ما بين (101.6–108.7)، ويضم الدول ما بين (13–7).

– الفئة الثالثة: دول في حالة إنذار مرتفع جدا: والتي تكون معدلاتها ما بين (110.7–113.4) ويضم الدول ما بين (06–01).

ثالثا: مستقبل الاستقرار في الجزائر على ضوء معايير الدولة الهشة: إن مراحل تطور مستقبل الاستقرار للدولة ليست سلسلة بسيطة من الأسباب والنتائج أو نتيجة لعامل واحد، بل إنها تتأثر بالتفاعل بين مجموعة من المخاطر والضغوط والآليات التراكمية الفعالة والفرص المتاحة ونتائجها المشتركة والتي تؤثر في أداء أجهزة الدولة وشرعيتها. وتتبع مؤسسات الدولة الحالية من الجذور التاريخية لتكوين الدولة وتفاعلها مع غيرها من الظروف. مثل: الخصائص الجغرافية والمجموعات السكانية العرقية والدينية.

1 – **الجزائر على ضوء معايير الدولة الهشة:** أشار تقرير مؤشر الدولة الهشة 2018 إلى أن الجزائر تقع ضمن الدول إنذار مرتفع بمجموع 75.8 نقطة، حيث عرفت تحسنا مقارنة بـ 2017 بمعدل –01، حيث احتلت أرقام ومؤشرات متباينة كالتالي:

الجدول رقم (2): يوضح تطور مؤشرات الاستقرار في الجزائر 2006–2018

	المجموع	الضغوط الديمغرافية	اللاجئين والنازحين	المظالم المجموعة	هجرة الأدمغة	التنمية غير المتوازنة	الفقر والتدهور الاقتصادي	شرعية الدولة	الخدمات العامة	حقوق الإنسان	جهاز الأمن	أعاقة النخب	التدخل الخارجي
2006	77,8	6,0	6,6	7,1	5,6	7,4	3,5	7,5	7,6	7,5	6,8	6,4	5,8
2007	75,9	6,1	6,7	7,0	5,6	7,3	3,5	7,3	7,0	7,4	6,4	5,9	5,7
2008	77,8	6,1	6,8	7,2	5,9	7,3	4,0	7,5	6,8	7,6	6,7	6,2	5,7
2009	80,6	6,7	6,7	7,7	6,2	7,3	4,6	7,7	6,7	7,6	7,0	6,7	5,7
2010	81,3	6,7	6,5	8,2	6,1	7,1	5,1	7,5	6,5	7,6	7,5	6,8	5,7
2011	78,0	6,4	6,1	7,8	5,7	6,8	5,2	7,1	6,1	7,5	7,2	6,8	5,3
2012	78,1	6,1	6,5	8,1	5,4	6,5	5,5	7,2	5,9	7,4	7,1	6,8	5,5
2013	78,7	5,8	7,0	7,8	5,1	6,2	5,8	7,4	5,9	7,7	7,4	7,3	5,2
2014	78,8	5,7	6,7	7,9	5,0	5,9	6,1	7,5	6,1	7,4	7,5	7,3	5,7
2015	79,6	5,7	6,4	8,2	5,1	6,0	6,4	7,8	5,8	7,1	8,0	7,7	5,4
2016	78.3	5.4	6.5	7.9	5.4	6.3	6.8	7.8	5.5	6.8	7.7	07	5.1
2017	76.8	5.2	6.8	7.1	5.8	6.6	6.6	6.9	6.0	6.6	7.2	7.1	4.9
2018	75.8	4.9	7.1	7.3	6.0	6.3	6.3	7.2	5.7	6.3	6.9	7.1	4.6

المصدر: تقارير مؤشرات الدول الهشة 2006–2018.

1– فيما يخص المعايير السياسية والعسكرية المتعلقة بـ:

- **شرعية الدولة:** وضعت الجزائر عند المؤشر 7.2 /10 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بسنة 2017 بنسبة 0.3+ نقطة. وهذا راجع إلى انعدام تمثيل المعارضة في الحكومة، ضعف المشاركة السياسية، والصراع في أجنحة السلطة.

- **جهاز الأمن،** حصل على 10/6.9 بتحسن يقدر 0.3- مقارنة بسنة 2017 و0.8-/1.1- نقطة لعامين 2016 و2015 على التوالي، كما يوضحه الجدول رقم(2)، وهذا راجع إلى تحسن أداء جهاز الامن ، وتكييفه مع التطورات الحاصلة خاصة على الحدود.

- **إعاقة النخب،** حصل على علامة 10/7.1 عرفت تراجعا بـ 0.1+ مقارنة 2016.

- **حقوق الإنسان:** حصلت على علامة 10/6.3 سنة 2018، وهي النسبة الأحسن منذ 2006 بـ 0.3-/0.5-/0.8-/1.1- ، في السنوات: 2017/2016/2015/ 2014 على التوالي، وهذا راجع إلى تحسن وضعية حقوق الإنسان بالجزائر.

- **الخدمات العامة:** عرفت الجزائر تحسنا في ما يتعلق توفير الخدمات الصحية، والتعليمية، والبنية التحتية، ورست عند مؤشر 5.7 /10. نتيجة المخططات التنموية التي انطلقت فيها الجزائر منذ 2001، حيث سجل في برنامج توطيد النمو 2010-2014 حوالي: (نجية صالحي وفتيحة مخناش،2013، ص.11)

-5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان إيواء للطلبة و أكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهنيين.

- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

- مليوني وحدة سكنية منها 1.2مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014 توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

- تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موّجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

- و كذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص:

– أكثر من 3100 مليار دج موّجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

– أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالتراموي) و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

– ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم .

– وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة و العمل.

– **التدخل الخارجي:** نظرا لتحسن الوضعية المالية للجزائر في السنوات الماضية، ورفض التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي، أو إقامة قواعد عسكرية في الجزائر فقد احتل هذا المعيار مؤشر 5.1 وهو الأحسن مقارنة بالمؤشرات لمختلف المعايير.

– **فيما يخص المعايير الاقتصادية:** نظرا لإنخفاض أسعار النفط، ولجوء الحكومة الجزائرية إلى سياسة التقشف، فقد أدى هذا إلى تدهور الوضع الاقتصادي، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة خاصة لدى أوساط الشباب في السداسي الأول من سنة 2015، بلغت نسبة البطالة مستوى يفوق تلك المسجل في سبتمبر 2014 أي نسبة 10,6% وسجلت توقعات الصندوق النقدي الدولي نسبة 10,8% في سنة 2015 و11,3% في سنة 2016. (المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 2015)

مما أدى إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطن حيث حصلت على مؤشر 6.8 سنة 2016، بتراجع قدر بـ 0.4+/0.7+/1+/1.3+/ 3.3+ في السنوات2015/ 2013/2014/ 2006/2012 على التوالي.

وقد أدى الظرف النفطي غير الملائم إلى تراجع واضح للمداخيل على مستوى الميزانية العمومية، وقد تجلت هذه الوضعية لاسيما من خلال انخفاض كبير في الجباية النفطية (–33%)، والانخفاض المعتبر في سيولة صندوق ضبط الإيرادات (صفر على فرض الضرائب على أرباح رأس المال في جوان 2015)، واقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات قدره 967 مليار دينار في نفس الفترة، وتفاقم عجز الخزينة (+53% مقارنة بجوان 2014)، وارتفاع مديونية الدولة (أكثر من 844

مليار دينار في جوان 2015). ومن المحتمل جدا أن ينخفض رصيد صندوق ضبط الإيرادات دون حده القانوني الأدنى بل ونفاذه. وعليه، ينبغي البحث عن سبل ووسائل إيجاد موارد جديدة على المدى القصير، قصد مواجهة هذه الوضعية.

كما سجلت الجزائر منذ السداسي الثاني من سنة 2014 تراجعا في أرصدة الحسابات الجارية لميزان المدفوعات. أما خلال السداسي الأول من سنة 2015 فقد سجل الميزان التجاري للجزائر عجزا قدره 7,78 مليار دولار، مقابل فائض يقدر بنحو 3,17 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014. (نفس المرجع)، إلا أنه مع الإرتفاع الطفيف لأسعار النفط في الأسواق الدولية تحسنت مؤشرات المعايير الاقتصادية مقارنة بسنة 2016 بـ 0.3−/0.5− في السنوات 2017، و2018 على التوالي.

3- **فيما يخص المعايير الاجتماعية:** كانت عند النقطة 4.9 الخاصة بمؤشر تنامي الضغط السكاني وصعوده، حيث بلغ عدد سكان الجزائر 41.7 مليون نسمة بتاريخ 1 جويلية 2017 مقابل 30.1 مليون نسمة سنة 2000، منهم 21.2 مليون رجل و 20.5 مليون امرأة. و بخصوص تطور التركيبة السكانية إلى تاريخ 01 جويلية 2017 تشير الأرقام إلى أن 12.3 مليون نسمة هم أقل من 15 سنة و25.6 مليون نسمة بالنسبة للساكنة بين 15 و59 سنة في حين بلغ عدد سكان البالغ سنهم 60 سنة فما فوق 3.7 مليون نسمة. و في سنة 2000 بلغ عدد السكان أقل من 15 سنة 10.3 مليون نسمة و18 مليون بالنسبة للساكنة بين 15 و59 سنة و أزيد من 2 مليون بالنسبة للسكان البالغ سنهم 60 سنة فما فوق. وفيما يتعلق بتطور الولادات الحية المسجلة بين 2000 و2016 قدرت بـ 1.06 مليون ولادة حية في 2016 مقابل 589.000 ولادة حية في 2000. أما من حيث عدد الوفيات فقد سجلت 180.000 وفاة في 2016 مقابل 140.000 وفاة سنة 2000، كما تم تسجيل وفاة 22.300 طفل تقل أعمارهم عن سنة واحدة في 2016 مقابل 21.734 وفاة في 2000. ويقدر معدل الحياة لدى الولادة في 2016 بـ 77.6 عاما (78.2عاما بالنسبة للنساء و77.1 عاما بالنسبة للرجال) مقابل 72.5عاما في 2000 (73.4 عاما بالنسبة للنساء و71.5 بالنسبة للرجال. فإن ميزانية التسيير المخصصة لقطاع الصحة يتزايد سنة بعد أخرى بالنظر إلى أهداف تحسين الخدمات الصحية. وتقدر هذه الميزانية بـ 381.972.062.000دج في 2015 بينما قدرت بـ 365.946.753.000 دج في سنة 2014 وبـ 306.925.642.000 دج في سنة 2013. ولتحسين عملية التكفل بالمرضى، اتخذت وزارة الصحة تدابير تأديبية وآداء في تسيير موظفي الصحة.واحتلت النقطة 7.1 لمؤشر النازحين واللاجئين وهو مما يخلق حالة طوارئ إنسانية معقدة للبلاد، وارتفاع هذا المؤشر أو انخفاضه مرتبط بالأوضاع الأمنية والإنسانية في الدول المجاورة، وفي سوريا. وقد قدر عدد اللاجئين في الجزائر 23890 لاجئ ومهاجر غير شرعي، وكشفت الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال التقرير المعنون بـ"الجزائر تتحمل عبء اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين بالنيابة عن الدول المانحة" ، أن حصة الأسد تعود للاجئي الصحراء الغربية حيث يتواجد 165 ألف لاجئ في مخيمات تندوف، رغم أن مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بالجزائر تؤكد بأن العدد نحو 90 ألف شخص، بينما الليبيين فيبلغ عددهم حوالي 40 ألف لاجئ ليبي،

في حين أن ذات المفوضية تؤكد بأن عددهم نحو 32 ألف لاجئ ليبي، وعدد اللاجئين من كوت ديفوار 50 لاجئي، أما عن الفلسطينيين فهناك حوالي 4040 لاجئي، مشيرا أن الجزائر استقبلت 24 ألف لاجئ سوري منذ توتّر الأوضاع بسوريا 2011، إلا أن عددهم تراجع إلى أقل من 12 ألف لاجئ سوري في سنة 2016، أما عن عدد المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في الجزائر، فأشار التقرير، أنه يتواجد أكثر من 29 ألف مهاجر غير شرعي القادمين من 23 دولة إفريقية في الجزائر، حيث تم ترحيل سنة 2016حوالي 12 ألف رعية أغلبيتهم من النيجر.(حمداني، وهيبة.(2016/06/15). الجزائر تتحمل عبء 23890 لاجئ ومهاجر غير شرعي بالنيابة عن الدول المانحة، جريدة الاحبارية اليومية الالكترونية، تم استرجاعها يوم 2016/06/30، (http://www.elikhbaria.com/ar/news/19049.html

واستقرت عند المؤشر 7.3 بالنسبة إلى معيار المظالم المجموعة التي بدورها عرفت انخفاض 0.6- نقطة مقارنة بعام 2016. ووضعت عند المؤشر6 فيما يخص معيار هجرة الأدمغة، هو مرتفع 0.2+/0.6+/0.9+/01 مقارنة بالنسبة للسنوات 2015/2016/2017 /2014 على التوالي.

حيث أشارت إحصائيات نشرتها صحيفة "لوفينانسيي" المتخصّصة في الشؤون الاقتصادية، إلى أن هجرة الأدمغة كلّفت الجزائر أكثر من 100 بليون دولار، خلال الثلاثين سنة الأخيرة، علما بأن تكلفة تكوين الكفاءة الواحدة تتعدّى أحيانا 100 ألف دولار وهي بهذا أحد مصادر الضّعف الذي يضرب الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن، والذي لم يتمكن من الاستفادة من هذه الخبرات التي ساهمت وبشكل كبير في تدعيم قطاعات حسّاسة خارج حدود الوطن، والأرقام في هذا المجال خير دليل، ففي مجال الطبّ مثلا يمثّل الجزائريون 20 في المئة من الطاقم الفرنسي، بمجموع 6500 طبيب.(أحمد، عبد الحميد.(2012/06/08) ظاهرة هجرة الأدمغة تستنزف الاقتصاد الوطني: غياب التحفيزات يُبقى الكفاءات الجزائرية في الخارج، قناة نوميديا نيوز، تم استرجاعها يوم 2016/06/30، (http://www.numidianews.com/en/article~12032.html

ومن خلال الجدول رقم (2)، والشكل البياني رقم (01) نلاحظ أن سنة 2010 هي الأعلى بمؤشر 81.3 وهذا راجع إلى تأثر الجزائر بموجة ما يسمى بالربيع العربي. لينخفض في ما بعد

نتيجة الإصلاحات سياسية، وزيادة دعم المواد الغذائية الأساسية، والزيادة في الأجور، وسياسات دعم تشغيل الشباب. ليرتفع سنة 2015-2016 كما هو مبين في الجدول رقم (2) وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وانعكاساته على الوضع الداخلي في الجزائر.

كما أن مؤشرات الاستقرار في الجزائر لمختلف المعايير تتراوح ما بين ضعيف، متوسط وهو أمر في غاية الخطورة. كما يوضحه الشكل رقم (1).

الشكل رقم 01: منحنى بياني يوضح تطور الاستقرار في الجزائر (2006-2018)

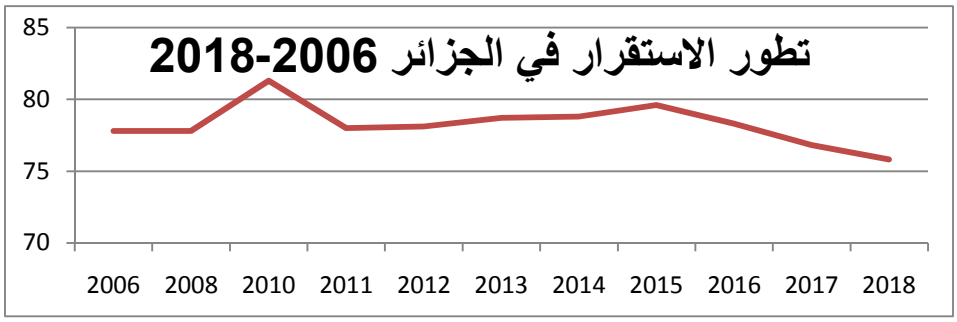

2- مستقبل الاستقرار في الجزائر (بإستخدام طريقة التنبؤ): يعرف التنبؤ بأنه جمع الحقائق والمعلومات التي تكون لها مصداقية لتحديد المستقبل المحتمل الذي ستولده السياسات المقترحة ،ويقوم على الفكرة السائدة هو أن الواقعة – أ- ستحدث في الزمن – ب- ولكن القدرة على إصدار مثل هذا الحكم مرهون بتوفير الظروف التمهيدية للتنبؤ (InitialConditions)؛ أي توفير قدر كاف من المعطيات التي تضع أساسا للتنبؤ. (وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص59)

أولا: هدف النموذج: لا بد لكل نموذج هدف يسعى لتحقيقه، وهدف هذه الدراسة هو قياس درجة الاستقرار في الجزائر خلال السنوات الثلاث القادمة (2019-2021).

ثانيا: تحديد المتغيرات: نحدد المتغيرات التي تؤدي دورا هاما في الاستقرار وترتيبها حسب أهميتها. هي كالتالي:

1- مظالم المجموعة
2- شرعية الدولة
3- جهاز الأمن
4- إعاقة النخب
5- حقوق الإنسان
6- الفقر والتدهور الاقتصادي
7- اللاجئيين والنازحين
8- التنمية غير المتوزانة
9- الخدمات العامة

10- الضغوط الديمغرافية
11- هجرة الأدمغة
12- التدخل الخارجي

ثالثا: إعطاء قيمة رقمية تحدد درجة أهمية المتغير: سنعتمد على المعدلات المتوسط الحسابي للسنوات (2018، 2017، 2016) التي حددتها مؤسسة دعم السلام:

1- المظالم المجموعة 7.43 نقطة
2- شرعية الدولة 7.3 نقطة
3- جهاز الأمن 7.26 نقطة
4- إعاقة النخب 7.06 نقطة
5- اللاجئين والنازحين 6.8 نقطة
6- حقوق الإنسان 6.56 نقطة
7- الفقر والتدهور الاقتصادي6.56 نقطة
8- التنمية غير متوازنة 6.4 نقطة
9- هجرة الأدمغة 5.73 نقطة
10-الخدمات العامة 5.66 نقطة
11-الضغوط الديمغرافية 5.16 نقطة
12-التدخل الأجنبي 4.86 نقطة

رابعا :حساب درجة الاستقرار للدولة:

أ- إن القيمة المطلقة للمتغيرات كلها خلال ثلاث سنوات هي 360 نقطة، وهي حاصل مجموع النقاط القصوى لكل متغير 3x سنوات. ذلك يعني لو أن كل المتغيرات تحققت في حالتها المطلقة طيلة السنوات الثلاث فإن نسبة عدم الاستقرار تكون في هذه الحالة 100%.

وحيث أن الوضع الطبيعي هو تفاوت درجة حدوث كل متغير عن غيره من المتغيرات.

ب- تكون نسبة عدم الاستقرار في الدولة هي :**مجموع نقاط التأثير100x/** النقاط القصوى لكل متغير 3x سنوات.

مجموع نقاط التأثير: 76.96x 3= 230.88

فذلك يعني أن نسبة الاستقرار في الجزائر بعد السنوات الثلاث ستكون:

230.88x 100/360=64.13% دولة في خطر متوسط إلى خطر.

–وطبقا للدراسات المستقبلية تصنف الدول من حيث درجة الاستقرار قياسا للنسب المئوية على النحو التالي:**من 69% – 50% دولة في خطر متوسط إلى خطر**.

- 84% – 70% في حالة خطرة إلى خطرة جدا.
- 69% – 50% دولة في خطر متوسط إلى خطر.
- 49%– 30% دولة في حالة خطر بسيط إلى متوسط
- 29% – فما دون: دولة في وضعية غير خطرة إلى خطر بسيط.

خاتمة: الواقع أن الجدل الدائر حول الهشاشة قد أعاد التركيز على مؤسسات الدولة في عملية التنمية، وشدد على الحاجة إلى تكييف التدخلات الخارجية و الأولويات على أساس من المعرفة العميقة بالسياق السياسي والاقتصادي المحلي، ويدل التباين في مظاهر الهشاشة ودرجاتها على أن المعرفة العميقة بالسياق المحلي ضرورة أساسية لضمان نجاح المشاركات المجتمعية سواء الداخلية أو الخارجية في البلدان الهشة.

وتم تحديد اتجاهات مستقبل الاستقرار في الجزائر للمدة ثلاث سنوات (2019–2021)، حيث توصلت الدراسة إلى أن المستقبل يعد الدولة الجزائر بمزيد من الضعف والاتجاه نحو العجز طالما ظلت تعاني الخصائص نفسها ولم تسع للإصلاح الشامل بما يكسبها فعالية أكبر في أداء وظائفها، وإنجاز دورها في تحقيق التنمية الشاملة.

قائمة المراجع:

– فان در ستين، مارتين.(2009). دمج الدراسات المستقبلية في وضع السياسة العامة. في سينثيا ،ج واغنز. في: الاستشراف والابتكار والإستراتيجية نحو مستقبل أكثر حكمة.(ص ص 379–408).(ترجمة – صباح صديق الدملوجي). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة. (العمل الأصلي نشر في عام 2005).

– عبد الحي، وليد.(2002). مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

– العيسوي، إبراهيم،(2002). استشراف المستقبل العربي،التجربة المصرية 2020، النظام العربي وأفاق المستقبل. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الفيشاوي، فوزي عبد القادر.(1996). المستقبلية – رؤية علمية للزمن الأتي. مجلة دراسات مستقبلية، (01)، 11–38.

المؤسسات الدولية للتنمية.(2013). الدول الهشة المتأثرة بالصراعات. تم استرجاعها في: 2016/06/21 .

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTA – BOUTUSARABIC/EXTIDAARABIC/0,,contentMDK:22746604~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1774633,00.html

– المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي(نوفمبر 2015)، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015.

– مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، والمعهد الجامعي الأوروبي. (2009). التغلب على الهشاشة في إفريقيا صياغة نهج أوروبي جديد. تم استرجاعها في: 2016/06/21.
<http://ec.europa.eu/europeaid/what/development-policies/research-development/documents/erd_report_2009_ar.pdf>.

– أحمد، عبد الحميد.(2012/06/08) ظاهرة هجرة الأدمغة تستنزف الاقتصاد الوطني: غياب التحفيزات يُبقى الكفاءات الجزائرية في الخارج، قناة نوميديا نيوز ، تم استرجاعها يوم 2016/06/30، http://www.numidianews.com/en/article~12032.html

– حمداني، وهيبة.(2016/06/15). الجزائر تتحمل عبء 23890 لاجئ ومهاجر غير شرعي بالنيابة عن الدول المانحة، جريدة الاحبارية اليومية الالكترونية، تم استرجاعها يوم 2016/06/30، http://www.elikhbaria.com/ar/news/19049.html

– الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.(21–22 أكتوبر 2008). دور الصندوق في الدول الهشة، هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق– الدورة الرابعة روما، 21–22 أكتوبر 2008.تم استرجاعها في يوم: 2016/06/21.
https://www.ifad.org/documents/10180/f710f60a-922c-446d-8f30-09b28676a1d7

- Claire, Mcloughlin .(August 2009). Topic Guide On Fragile States. Birmingham : University of Birmingham, International Development Department.

- The Fund for Peace.(2016) , Fragile States Index 2016, 22/07/2016. www.fundforpeace.org

- The Fund for Peace.(2017) , Fragile States Index 2017, 05/08/2018. www.fundforpeace.org

- The Fund for Peace.(2018) , Fragile States Index 2018, 09/06/2018. www.fundforpeace.org